أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر في الدول النامية
دراسية قياسية للفترة 1970-2013

عياد هيشام

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان

A_hichem210@hotmail.fr

The effect of economic growth and inequality on poverty rates in developing countries: An econometric study for the period 1970-2013

AYAD hichem
University of Abu Bakr Belkaid- Tlemcen- Algeria.

Received: 24 Jan 2016 *Accepted: 06 Apr 2016* *Published: 30 June 2016*

ملخص:

سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين معدل الفقر، مؤشر اللامساواة ومعدل النمو الاقتصادي في 96 دولة نامية للفترة الممتدة بين 1970- 2013 باستعمال نماذج البانل الديناميكي، وذلك لغرض التعرف على العلاقات البينية بين معدل الفقر مقاسا بالاستهلاك الفردي، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل ثايل ومعدل النمو الاقتصادي مقاسا بنصيب الفرد من GDP، تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز الأبحاث السابقة من خلال استعمال مؤشر حديث اللامساواة بدلا من مؤشر جيني الذي يعرف نقصا كبيرا في البيانات للدول النامية، وقد دلت النتائج على الترابط القوي بين المتغيرات الثلاثة في دول العينة خلال فترة الدراسة، إضافة إلى تحقيق فرضيات كوزنتس فيما يخص العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة.

الكلمات المفتاحية: معدل الفقر، مؤشر اللامساواة، النمو الاقتصادي، البانل الديناميكي، الدول النامية.

رموز jel: C33, I32, O15.

Abstract:

This analytical review explores the links between poverty, inequality and growth in 96 developing countries for the period 1970-2013 using dynamic panel data, to investigate the relationships between poverty as measured by the consumption per capita, inequality measured as Thail index and growth measured as GDP per capita, The paper aims at contributing to the literature by utilizing the recently develop Thail index instead of the traditional Gini coefficient because of its disadvantages for developing countries, The results indicate that there is an interdependence between poverty, growth and inequality, Therefore, the Kuznets hypothesis is based on a relationship between economic growths to income inequality is most appropriate.

Keywords: *Poverty, Inequality, Growth, Dynamic Panel, Developing Countries.*

(JEL) Classification : *C33, I32, O15.*

تمهيد:

يعتبر الفقر ظاهرة اجتماعية، اقتصادية وسياسية تحتوي على بعدين أحدهما نفسي والآخر إنساني، ويزداد الفقر وينمو في سياق تاريخي، مجتمعي وجغرافي، وقد نميز مفهومين أساسين للفقر في تفسيره وفهمه، فيستند الفقر إلى مفهوم القدرة الإنسانية، وذلك عند عدم القدرة على بلوغ الإنسان للحد الأدنى من الرفاه الإنساني، ومن جهة أخرى يستند الفقر إلى مفهوم الحاجة، أي عدم القدرة على بلوغ الإنسان للمستوى المعيشي اللائق الذي يوفر له كل الاحتياجات التي تضمن له المعيشة اللائقة له ولأسرته.

فالفقر باعتباره من إحدى المعوقات الأساسية للتنمية أدى إلى تزايد الاهتمام الدولي والمحلي، ومن الملاحظ جليا أن الفقر ما يلبث يزداد وينمو سنة عن سنة، بالرغم من جهود المنظمات الدولية، حيث حسب الإحصائيات فقد بلغ عدد الفقراء عبر العالم في أكتوبر 2009 إلى 1.02 مليار نسمة من أصل 6.788 مليار نسمة، أي بمعدل يزيد عن 15٪ من سكان العالم، حيث تتمركز النسبة الأكبر من الفقراء في قارة آسيا بنسبة 64.07٪ من إجمالي فقراء العالم، تليها إفريقيا بنسبة 28.62٪، وتأتي ثالثة قارة أمريكا الجنوبية بنسبة 6.24٪، ثم تأتي جل الدول المتقدمة مجتمعة (أوربا، أمريكا الشمالية وأستراليا) بنسبة 1.06٪.[1]

وتعتبر فترة منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، الفترة التي أعادت الاهتمام بقضايا الفقر على المستوى العالمي، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، وذلك من خلال مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، ونذكر على سبيل المثال عام 1995، وانعقاد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، أين التزم وزراء التنمية في الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بمراجعة سجل المساعدات التنموية من أجل إحداث التنمية في الدول النامية، وبعد عام كامل من المراجعة، تمخض عنها نشر تقرير بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، الذي اشتمل على سبعة أهداف للتنمية تحت مسمى الأهداف الدولية للتنمية وقد تم تضمينها في مؤتمر القمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، إضافة إلى هدف ثامن "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" [2]، حيث أعطي الهدف الأول العناية القصوى، والذي تمثل في "القضاء على الفقر المدقع والجوع" وذلك من خلال هدفين فرعيين هما: [3]

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015.

في هذا الصدد ظلت ولا زالت التنمية الاقتصادية والاجتماعية إحدى الاهتمامات الكبرى في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث تمثل القضية الأولى والرهان الأكبر في الدول النامية، وفي سبيل هذا قامت الدول

النامية بتسخير جل مواردها سواء المادية أو البشرية لتحقيق هذا الهدف، وذلك من أجل ضمان نمو اقتصادي مستمر، معدلات بطالة وتضخم منخفضة وفي الدرجة الأولى الحد من ظاهرة الفقر وتخفيض معدلاته، حيث تطلب الأمر في هذه الدول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الإنفاقات الحكومية والإعانات الموجهة للفئات المعوزة والفقيرة وتوفير مناصب الشغل التي من شأنها أن تكون كواق من الفقر.

وقد اعتبر النمو الاقتصادي الأداة الأمثل والأنجع لتقليص معدلات الفقر في كل الظروف والأماكن والأزمنة، حيث يقول Rodrick سنة 2008: " تاريخيا، ولا أداة استطاعة أكثر من النمو الاقتصادي في تمكين المجتمعات في تحسين فرص الحياة لسكانها نمن فيهم أولئك في الفئات السفلى" [4]، ومن خلال دراسة ل Adams سنة 2004، قام من خلالها بدراسة تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في عينة من 50 دولة نامية، أوضحت النتائج أن مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي قدرت بـ - 2.59، مما يعني أن زيادة معدل النمو الاقتصادي ب 10% يؤدي مباشرة إلى تقليص في معدل الفقر (مقاسا بنسبة السكان تحت خط 1 دولار يوميا) ب 25.9 [5]%، وهذه النتيجة جاءت مؤكدة لنتائج دراسة Ravaillon و Chen سنة 1996 اللذان قدرا المرونة ب - 2.60. [6]

لكن من جهة أخرى، لا يمكن إهمال دور اللامساواة في العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي، حيث أكد Ravaillon سنة 2001 أنها العائق الأكبر في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، حيث أوضح قائلا: "النمو الاقتصادي لا شك أنه الوسيلة الأنجع والأسهل لتقليص معدلات الفقر، لكن تقليص بسيط في مؤشر اللامساواة من شأنه المساعدة أكثر"، نفس الباحث سنة 2007 أوضح أنه في حالة اقتصاد ما يحقق 2% نموا اقتصاديا سنويا و معدل مقدر ب 40% للفقر، مع استقرار معامل جيني (معامل جيني مؤشر لقياس اللامساواة) عند مستوى 0.30، سيعرف تقليصا في معدل الفقر ب 6% سنويا وسيصل إلى النصف في ظرف 11 سنة، لكن إذا كان معامل جيني مساويا 0.60، فالأمر سيتطلب 35 سنة من أجل تخفيض معدل الفقر إلى النصف. [7]

1. **إشكالية الدراسة:**

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف هي التأثيرات بين كل من معدل الفقر، النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول النامية؟ وهل يعتبر مؤشر اللامساواة ذلك العائق الذي لا يسمح للفقراء من المشاركة في ثمار النمو الاقتصادي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقات والتأثيرات البينية بين كل من معدل الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال مؤشرات حديثة لقياس كل من معدل الفقر ومؤشر اللامساواة،

بعدما عرفت المؤشرات التقليدية (مؤشر عدد الرؤوس ومؤشر جيني Gini) نقصا كبيرا في الدول النامية أين لا تتوفر قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة كافية لإجراء الدراسات القياسية الحديثة.

تتكون هذه الورقة على أربعة أقسام: القسم الثاني عبارة عن عرض لأهم الدراسات السابقة في الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها في الدول النامية وأهم الطرق المستعملة، أما القسم الثاني فسنحاول من خلاله عرض إطار نظري للعلاقة بين المتغيرات الثلاثة، بحيث نقوم في بادئ الأمر بالتطرق للعلاقات الثنائية من ثم الانتقال إلى العلاقة الثلاثية، أما الجزء الرابع والأخير فهو عبارة عن تحليل قياسي، من خلال استعمال عينات للبيانات المقطعية المتعارف عليها بالبانل لعينة من 96 دولة نامية موزعة على أقطار العالم الأربعة (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية) مع تطبيق طرق حديثة للبانل الديناميكي على غرار التقدير بطريقة Bond Arrellano المقترحة سنة 1991.

2. **أهم الدراسات السابقة:**

يعتبر موضوع العلاقة بين الفقر، النمو الاقتصادي اللامساواة من أكثر المواضيع التي عرفت إقبالا كبيرا من مختلف الباحثين والاقتصاديين من كل أنحاء العالم، وقد تعددت الدراسات والأطروحات حول الموضوع بمختلف الطرق سواء دراسات نظرية، اقتصادية، على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي، وقد قام في سنة 1989 Gary Fields بمراجعة لكل الدراسات التي سبقت وقد استنتج أن هذه العلاقة جد معقدة نظرا لاختلاف النتائج وتعدد الآراء بحيث لا توجد علاقة نظامية ثابتة موحدة، فمنها ما يرى أن معدلات الفقر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي، ومنها ما يؤكد أن النمو الاقتصادي لا يؤثر إطلاقا على معدلات الفقر وهذا راجع إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية لموضوع الفقر.

في السابق أوضحت العديد من الدراسات أن النمو الاقتصادي يزيد من معدلات الفقر في الدول النامية أكثر من إنقاصها، ونجد دراسات كل من Cheney، Ahluwalia، Bell، Duloy وJolly سنة 1974[8] الذين يقولون "من الواضح الآن بعد عقد من النمو السريع في الدول النامية لا يوجد تأثير وتحسين لأوضاع ثلث الشعوب في هذه الدول"، كما يقول كل من Alderman وMorris سنة 1973 أن مئات الملايين من الفقراء حول العالم تضرروا أكثر مما استفادوا من التطور الاقتصادي، وفي الواقع هذا ما تفسره نظرية كوزنتز Kuznetz 1955 التي توضح أن العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة تكون على شكل حرف U، أي أن النمو الاقتصادي الكبير يؤدي إلى زيادة معدلات اللامساواة مما يعني ازدياد معاناة الفقراء.

من أشهر الدراسات نجد دراسة Ahluwalia سنة 1976، حيث أدخل عينة من 60 دولة عبر العالم منها 40 دولة نامية، 14 صناعية و6 دول اشتراكية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن اللامساواة ازدادت

حدتها في الآونة التي سبقت الدراسة (الخمسينيات والستينيات) بالنسبة للفئات الثلاثة من دول العينة مع التنويه إلى حدة أكبر في الدول النامية، ومن جهة أخرى أوضحت الدراسة على أن متوسط الدخل للفئات السفلى من المجتمع يزداد بازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكن بوتيرة أقل من الزيادة في نصيب الفئات في أعلى الهرم، ثم قام الباحث في نهاية البحث بنفي النظرية القائلة أن المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة اللامساواة.[9]

كما تعتبر دراسة Ravaillon سنة 2001 من الدراسات التي أعطت نظرات جديدة للموضوع تحت عنوان نظرة إلى أبعد، حيث انطلق من تساؤل رئيسي مفاده هل النمو الاقتصادي حقا يساعد الفقراء؟ بمعنى هل ثمار النمو الاقتصادي تصل إلى الفقراء؟ فكانت النتائج تؤكد على أن الفقراء يتأثرون بالنمو الاقتصادي في كل حالاته سواء الزيادة والانكماش، لكن ما يجدر الإشارة إليه هو العلاقة العكسية في المدى القصير بين المتغيرين، في الوقت الذي لا يؤثر فيه النمو الاقتصادي على متوسط المستوى المعيشي للأسر.[10]

نجد دراسة Richards Adams سنة 2004 الذي استند إلى عينة من 126 دولة منها 60 نامية بهدف دراسة مرونة معدلات الفقر للنمو الاقتصادي واللامساواة، فبينت النتائج على أن قيمة المرونة للفقر اتجاه النمو الاقتصادي كانت في حدود - 2.79 أي موافقة لما جاءت به دراسات كل من Ravaillon وChen 1997 ودراسة Bruno سنة 1998 التي أكدت على أن المرونة محصورة بين القيمتين - 2.0 و - 3.0 ، لكن في حالة قياس المرونة وفق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكانت مساوية ل- 2.27، كما كان للدراسة نتيجة جانبية أكدت عدم وجود علاقة اللامساواة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[11]

من جهة أخرى يعتبر Bourghinon سنة2004 [12] أول من أطلق مصطلح المثلث على العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، وبين أن هناك نوعين من التأثير بين النمو الاقتصادي واللامساواة الأول من النمو إلى التوزيع والثاني من اللامساواة إلى النمو، هذا التفاعل بين المتغيرين له تأثير على الفقر المطلق وتقليص معدلات الفقر، من جهة أخرى Adams 2004 وافق على أن النمو الاقتصادي يعتبر أداة مهمة لتقليص معدلات الفقر في الدول النامية، حيث أوضحت نتائجه أنه في حالة بقاء آلية التوزيع على حالها (عدم تغير معدل اللامساواة) يسمح للنمو الاقتصادي بزيادة نصيب كل الأفراد في المجتمع من إجمالي الناتج المحلي بمن فيهم الفقراء، هذه النتائج نلمسها أيضا من خلال الدراسة الشهيرة ل Dollar و Kraay[13] سنة 2002 حيث أوضح الباحثان أنه مختلف محددات النمو (الانفتاح التجاري، الأسواق المالية المستقلة دور القوانين) لديها تأثير نظامي معتبر على نصيب الطبقات السفلى من المجتمع.

ومن أشهر المقالات في الموضوع نجد دراسة Humberto Lopez سنة 2006 تحت عنوان "الفقر، اللامساواة النمو الاقتصادي علاقة عادية؟"، اعتمدت هذه الدراسة على عينة كبيرة من الدول النامية والصناعية بـ 800 مشاهدة، أوضحت الدراسة أن فرضية العدم القائلة بالتوزيع اللوغاريتمي لنصيب الفرد من الدخل لا يمكن رفضها، لكنها مرفوضة في حالة استعمال نصيب الفرد من الاستهلاك الكلي، فأوضحت النتائج أن لوغاريتم نصيب الفرد من الدخل له أهمية كبيرة في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة وتخفيض معدلات الفقر.[14]

وفيما يلي أهم الدراسات القياسية:

- دراسة ريتشارد أدامز Richard H. Adams بعنوان " Poverty, Inequality and Growth in selected middel east and north Africa countries (MENA) 1980-2000

سنة 2003، استخدمت الدراسة عينة من دول منطقة MENA وهي مصر، الأردن، المغرب، تونس وإيران، ومقارنتها مع أقاليم أخرى حول العالم، مع الأخذ بعاملين أساسين في الدراسة هما كلا من الهجرة والتحويلات، وقد تم تقدير المعادلات وفق منهجية المربعات الصغرى العادية OLS، وأوضحت النتائج على منطقة MENA لها معدلات منخفضة نسبيا للفقر مقارنة بالأقاليم الأخرى، حيث فقط 2% من السكان يعيشون تحت خط الفقر العالمي، كما اتضح أن المنطقة تعتبر من أكثر الأقاليم فيما يخص عدالة التوزيع في العشرين سنة التي سبقت الدراسة.[15]

- دراسة *Almas Heshmati* بعنوان "*Growth, Inequality and Poverty relationships*"

سنة 2004، الدراسة هدفت إلى دراسة علاقة اللامساواة مع بعض المتغيرات الكلية على غرار النمو الاقتصادي، الفقر، نسبة التعليم، الانفتاح التجاري وعدد السكان، وذلك من خلال استعمال عينات البيانات المقطعية لـ 146 دولة منها الصناعية، النامية والانتقالية للفترة الممتدة من 1950 إلى 1998 باستعمال متغيرات نوعية لأقاليم الدراسة، وتم التقدير بواسطة منهجية المربعات الصغرى العادية OLS وكانت النتائج تدل على أن معدلات اللامساواة آخذة في الانخفاض مع مرور الوقت واللامساواة بدورها تخفض من معدلات النمو الاقتصادي، مع وجود تباين كبير بين الأقاليم المختلفة فيما يخص مستويات المعيشة، وكنتيجة إضافية فنظرية كوزنتز *Kuznetz* محققة في عينة الدراسة، كما أنه من الصعب تحديد تأثير النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في الدول النامية.[16]

- دراسة *Augustin Kwasi Fosu* بعنوان " *Growth, Inequality and Poverty reduction in developing countries :Recent Global Evidence*"

سنة 2010، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية ل 123 دولة للفترة الممتدة بين سنتي 1977-2007، وقد تم استعمال طريقة GMM للتقدير، وقد تم استعمال كل من معدل الفقر محسوبا وفق مؤشر عدد الرؤوس، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل جيني ومعدل النمو الاقتصادي، وأوضحت النتائج إلى نمو الدخل هو القوة الأكبر وراء كل زيادات وانخفاضات معدل الفقر مع ذلك اللامساواة تلعب الدور الحاسم في سلوك الفقر في عدد كبير من دول العينة حيث أن معدلات اللامساواة العالية تحد من فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، ومعدلات اللامساواة تحد من الفقر فقط في مستوى معين من النمو، وقد أظهرت الدراسة محدودية تأثير النمو الاقتصادي واللامساواة في الدول ذات الدخل الضعيف على معدلات الفقر، وقد أشار الباحث إلى ضرورة إيلاء اهتمام خاص للحد من عدم المساواة في بعض الدول حيث توزيع الدخل لا يخدم الفقراء.[17]

◆ دراسة *Houssema Gaiha* و *Jaleleddine ben Rajeb* بعنوان "*Poverty ,Growth and Inequality in developing countries*"

سنة2012، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية لـ 52 دولة نامية للفترة ما بين 1990- 2005 من أجل توضيح الترابط بين المتغيرات الثلاثة باستعمال منهجية المعادلات الآنية، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار معدل الفقر (مؤشر عدد الرؤوس) كمتغير تابع للمعادلة الأولى إضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معامل جيني، معدل التضخم، معدل الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي كمتغيرات مستقلة، أما المعادلة الثانية فكان نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع للمتغيرات المستقلة كمعامل جيني، معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، معدل الوفيات في الأطفال، معدل الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة سكان الريف لعدد السكان الكلي، وقد أوضحت النتائج أن الاستثمارات من طرف الدولة في المجال الاجتماعي (التعليم، الصحة وتحسين ظروف المعيشة في الريف) من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض اللامساواة، وكذلك أكد الباحثان أن نظرية كوزنتز محققة في عينة الدراسة.[18]

◆ دراسة عبد الحفيظ الضريفي *Abdelhafidh Dhrifi* بعنوان "*Financial development and Poverty : what the role for Growth and Inequality ?*"

سنة 2013، استخدمت الدراسة بيانات العينات المقطعية ل89 دولة للفترة من 1990 إلى 2011، مستعملة آلية المعادلات الآنية بحيث تم الأخذ بثلاثة معادلات أساسية الأولى للفقر، الثانية للنمو الاقتصادي والثالثة للامساواة مع وجود التطور المالي كمتغير مستقل في المعادلات الثلاثة إضافة إلى كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر البنية التحتية، نمو السكان، الانفتاح التجاري، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، نسبة التعليم الثانوي ومؤشر جودة المؤسسات، وأوضحت النتائج على وجود تأثير إيجابي معنوي للتطور المالي على تخفيض معدلات الفقر وكذلك وجود تأثير معنوي سلبي من اللامساواة على كل من معدل الفقر (- 0.225) وكذا النمو الاقتصادي (-0.246).[19]

◆ دراسة *Katsushi S.Imai* و *Raghav Gaiha* بعنوان "*Dynamic and long-term linkages among Growth, Inequality and Poverty in developing countreis*"

سنة 2014، استخدمت الدراسة عينات البيانات المقطعية اللامتجانسة ل119 دولة نامية في الفترة 1970-2008، وقام الباحثان بتقسيم النمو الاقتصادي إلى كل من النمو الغذائي والنمو غير الغذائي لمعرفة تأثير كل واحد على حدى على الفقر واللامساواة، وقد شملت الدراسة على نموذجين تحتوي على المتغيرات الاقتصادية على غرار مساهمة كل قطاع من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاستثمار، نسبة التعليم، معدل الفقر، معدل اللامساواة (معامل ثايل) مستعملا للطرق الحديثة للتقدير كمقدر *Blundell-Bond* (SGMM) وطريقة مقدر *Pesaran* (CCEMG) هذا بالإضافة إلى نموذج التأثيرات الثابتة وفق منهجية البانل، ثم قان الباحثان بتخصيص الفصل الثالث لدراسة العلاقة بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، واتضح من النتائج أن النمو الغذائي هو الأكثر تأثيرا على الفقر واللامساواة، مع وجود علاقة إيجابية معنوية بين اللامساواة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[20]

أولا: الإطار النظري:

1. العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي:

يؤكد العديد من الباحثين والاقتصاديين على أن تقليص الفقر لا يجب أن يكون هدفا أساسيا للدول النامية، إنما النمو الاقتصادي هو ما يجب جعله الأولوية الكبرى لها، حيث أن النمو الاقتصادي هو ما من شأنه ضمان تقليص معدلات الفقر، حيث لابد مع الوقت من وصول قطرات النمو إلى الفقراء، من هنا يمكن تمييز تيارين أساسين للعلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي وهما:

◆ النمو الاقتصادي قبل كل شيء: يرى أنصار هذا التيار أنه لابد من جعل النمو الاقتصادي أكبر مشاغل الدول النامية وعزله عن قضية تقليص معدلات الفقر، حيث ينادي الباحثون من خلال هذا المقترح بادخار الأموال وتوظيفها في المراحل الأولى من التنمية، ويؤكدون أنه ستصل بعض قطرات النمو إلى كل شرائح المجتمع، حيث كلما ازداد ادخار الأغنياء كلما تدنت الأجور وتسارع النمو الاقتصادي أكثر، مع التلميح على أن بقاء الفقر واللامساواة في أي مجتمع يحافظ على بقاء اليد العاملة الرخيصة، ممل يشجع الأغنياء على الاستثمار، لكن مع ضرورة الحد من الضرائب عليهم لضمان الحفاظ على الموارد اللازمة لتقليص الفقر والتنمية الاجتماعية، فإن المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء يؤدي إلى حالة من الإحباط لديهم وهو ما قد يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي حيث يفضل هؤلاء فرض ضرائب منخفضة عليهم كنوع من الحافز لديهم لتحقق معدلات تشغيل مرتفعة ولتمكنينهم من المنافسة مع الغير خاصة في الخارج.

◆ معارضي النمو الاقتصادي قبل كل شيء: النمو الاقتصادي في خدمة الفقراء: حيث يعارض أنصار هذا الطرح ما جاء به أنصار التيار الأول، ومن أشهر رواد هذا التيار Bhalla الذي يصنف النمو الاقتصادي انه أصلا جعل من

أجل الفقراء، ويؤكد على ضرورة جعل مرونة الفقر إلى النمو الاقتصادي أكبر من الواحد (E>1)، حيث يعتبر أن النمو الاقتصادي لن يكون نموا حقيقيا إلا إذا صاحبه تقليص هام في معدلات الفقر، وتقليص الفقر من شأنه أيضا زيادة معدل النمو الاقتصادي، بحيث كلما ازدادت مداخيل الفقراء كلما ازدادت إنتاجيتهم وازداد استهلاكهم وبالتالي ارتفاع الكلب الكلي، وهذا الأخير من أكبر محركات النمو الاقتصادي.

2. **العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة:**

من هنا يمكن تمييز اتجاهين أساسيين للعلاقة، حيث يرى الكلاسيكيون لأن اللامساواة محفز للنمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع دخل الأغنياء يرفع الميل الحدي للادخار لديهم الذي سيوجه في النهاية إلى الاستثمار بالتالي تدعيم النمو الاقتصادي، لكن الكينيزيين يدعون إلى التقليص في تفاوت توزيع الدخل، حيث يستدلون في ذلك إلى كون نقص الدخول لغالبية أفراد المجتمع يقلل من الطلب الكلي الفعال مما يكبح استمرارية النمو الاقتصادي.

من أشهر الدراسات والإسهامات في العلاقة بين النمو الاقتصادي واللامساواة، تلك التي نشرها سيمون كوزنتز [21] S.Kuznetz سنة 1955، المتحصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1971 نظير إسهاماته الكبيرة في هذا الموضوع، حيث يرى كوزنتز أن عدم المساواة أمر محتم وضروري في بداية أية عملية تنمية، فيشترط تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي قبل إعادة توزيعه لصالح جميع فئات المجتمع، من هنا يأتي تفسير منحنى U للعلاقة بين معدل اللامساواة ومعدل النمو الاقتصادي، حيث لابد من التفاوت في توزيع الدخل في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، من ثم يتجه إلى الزيادة إلى أعلى المعدلات ثم يتجه إلى الاستقرار قبل الانخفاض في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح شكل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي واللامساواة حسب كوزنتز 1955:

الشكل 1: منحنى كوزنتز

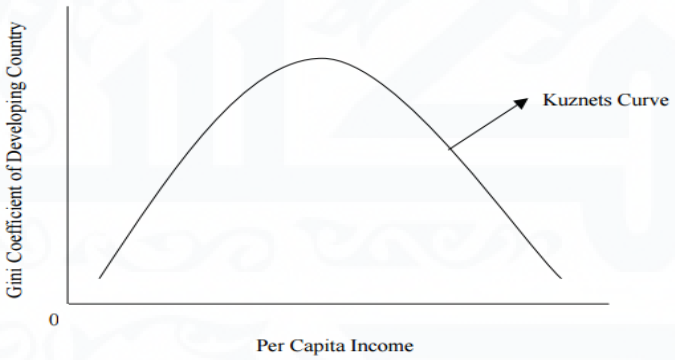

Source : *Kuznets S (1955).* ***Economic Growth and Income Inequality****. American Economic Review. 45(1), 1- 28.*

3. العلاقة بين الفقر واللامساواة:

السؤال المطروح من خلال هذه العلاقة هو هل تقليص في مؤشر اللامساواة يؤدي إلى تقليص معدل الفقر؟ ممن مجمل الدراسات السابقة والآراء كانت الإجابة بنعم، حيث أن تغيير بسيط في توزيع الدخل يؤدي إلى تأثير كبير على معدل الفقر، فمن خلال مثال مطروح من قبل كلا من White وAnderson سنة 2001، [22] في بلد ما تزداد قيمة حصة أفقر 20% من السكان من 6% إلى 6.25%، فإن 0.25% زيادة في نصيب أفقر 20% لن يؤثر بصفة كبيرة على معامل جيني Gini، لكن للفقراء هذا يمثل زيادة بـ 4% في الدخل الكلي، وهذا ما من شأنه مضاعفة معدل نمو الدخل الوطني من 4% (معدل النمو المتوقع للعديد من البلدان الإفريقية) إلى 8% (المعدل الأمثل المقترح من خلال الأهداف الإنمائية الألفية لتقليص معدلات الفقر إلى النصف)، من أجل تأكيد هذا المثال، الجدول التالي يوضح تغييرات مؤشرات مختلفة للفقر مقارنة بتغيير بسيط لمعامل جيني:

الجدول 1: تغييرات مؤشرات مختلفة للفقر مقارنة بتغيير بسيط لمعامل جيني

	مؤشر عدد الرؤوس (مؤشر حدوث الفقر)	فجوة الفقر (عمق الفقر)	مؤشر خطورة الفقر	معامل جيني
1	0.20	0.10	0.052	0.324
2	0.40	0.08	0.018	0.312
3	0.30	0.09	0.029	0.318

***Source** : Creedy, J. (1998). **Measuring poverty: An introduction**. Australian Economic Review, 31(1), 82-89.*

من خلال الجدول أعلاه فانخفاض بسيط أو ارتفاع معامل جيني (0.006) يؤدي إلى تحسن أو استفحال الفقر، هذا ما يؤكد على الاستجابة والمرونة العكسية الكبيرة للفقر للتغيرات الطفيفة لمؤشر اللامساواة، والجدول التالي يوضح آثار تغير بـ 1% في إعادة توزيع الدخل على معدل الفقر مقاسا بخط الواحد دولار يوميا.

الجدول 2: تأثير تغير بـ 1% في إعادة توزيع الدخل على معدل الفقر

	معامل	مؤشر عدد الرؤوس	عدد الفقراء (مليون شخص)
قبل إعادة	0.54	24	1.0305
بعد إعادة	0.52	20	1.101

***Source** : White, H. (2001). **National and international redistribution as tools for poverty reduction**. Journal of international development, 13(3), 343-351.*

من خلال الجدول فإن تقليص معامل جيني بـ 0.02 فقط من شأنه نقل 204 ألف شخص فوق خط الفقر واحد دولار يوميا، وتقليص مؤشر حدوث الفقر ب 4%، مما يدل على تقليص مؤشر اللامساواة لضمان وصول ثمار النمو الاقتصادي للفقراء.

4. العلاقة الثلاثية بين الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي:

من أكثر الدراسات التي أوضحت طبيعة العلاقة في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي، تلك لمارتن رافاليون M.Ravaillon سنة 2001، تحت عنوان "النمو، اللامساواة والفقر: نظرة إلى أبعد"، التي أكد من خلالها أهمية النمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر، لكن علق على اللامساواة واصفا إياها بالعائق

الأكبر وراء هذه العلاقة، وتمنع وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى للمجتمع، وقد أوضح من خلال المثال التالي على هذه العلاقة:

الجدول 3: استجابة معدل الفقر للتغيرات في النمو الاقتصادي واللامساواة:

		اتجاه تغيرات متوسط دخل الأسر بين المسوحات	
		انخفاض	ارتفاع
اتجاه تغيرات اللامساواة بين المسوحات	ارتفاع	ارتفاع معدل القفر بنسبة 14.3٪	انخفاض معدل الفقر بنسبة 1.3٪
	انخفاض	ارتفاع معدل الفقر بنسبة 1.7٪	انخفاض معدل الفقر بنسبة 9.6٪

Source : *Ravallion, M. (2001). Growth,* ***inequality and poverty: looking beyond averages****.World development, 29(11), 1803-1815.*

الجدول أعلاه الحالات الممكنة إلى أربع حالات أساسية تتعلق بحركة كل من الدخل المتوسط للأسر واللامساواة مقاسة بمعامل جيني من أجل معرفة استجابة معدلات الفقر مقاسة بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الدولار الواحد يوميا حسب أسعار سنة 1993 (PPP)، من خلال الجدول نلاحظ أنه في حالة ارتفاع كم من متوسط الدخل واللامساواة هناك نقصان في معدل الفقر بنسبة 1.3% لكن مع ارتفاع متوسط الدخل وانخفاض اللامساواة فمعدل الفقر ينخفض بنسبة أكبر بسبع مرات عن الحالة الأولى (9.6%)، من جهة أخرى في حالة انخفاض كلا المؤشرين فالفقر يزيد بنسبة 1.7% مقارنة بزيادة مقدرة ب 14.3% في حالة انخفاض متوسط الدخل مقابل ارتفاع اللامساواة.

من خلال هذه النتائج نستدل على أن اللامساواة هي العائق الذي لا يسمح بوصول ثمار النمو الاقتصادي إلى الفقراء، حيث في حالة ارتفاع النمو الاقتصادي وحركة اللامساواة هناك فرق يصل إلى8% لانخفاض معدل الفقر بين حالتي ارتفاع وانخفاض اللامساواة، أما في حالة انخفاض النمو الاقتصادي مع حركة اللامساواة هناك فرق قد يصل إلى 13 ضعف لزيادة معدل الفقر.

ثانيا- الدراسة القياسية:

1. **البيانات والمؤشرات:**

نستعمل من خلال هذه الدراسة معطيات سنوية للفترة ما بين 1970- 2013 لعينة من 96 دولة نامية موزعة عبر القارات الأربعة، حيث تمثل المتغيرات كلا من معدل الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي وفي ما يلي إيضاح موجز للمتغيرات الثلاثة:

- مؤشر اللامساواة: حسب النظرية الاقتصادية فإن المؤشر المستعمل لقياس عدالة توزيع الدخل هو معامل جيني، لكن ما يعاب على هذا المعامل هو عدم وجود قاعدة بيانات ذات سلاسل زمنية طويلة خاصة في الدول النامية وإنما فقط قيم متناثرة عبر السنوات، لذلك سنستعمل من خلال هذه الدراسة معامل ثايل Thail المتوفر على قاعدة بيانات جامعة تكساس للفترات زمنية معتبرة لكل دول العالم.

◆ معدل الفقر: نفس المشكل مطروح بالنسبة لمعدلات الفقر في الدول النامية، حيث نجد نقصا كبيرا في البيانات للعديد من دول العينة، حيث لم تبدأ هذه الدول النامية إلا في تسعينيات القرن الماضي بحساب معدلات الفقر، فاعتمدت بعض الدراسات على متوسط الدخل الفردي كمقياس لمعدل الفقر على غرار دراسة Deininger and Squire 1996 و كذا دراسة Lundberg and Squire 1998، لكن هذا المؤشر تم انتقاده واستبداله بمتوسط الاستهلاك الفردي من خلال دراستي Woolard and Leibberandr 1999 ودراسة Ravaillon 1992، بالتالي سنعتمد من خلال هذه الدراسة على مؤشر الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات Quirty 2005، Odhiambo and Nicholas 2009 و Dhrifi 2013، وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك العالمي.

◆ النمو الاقتصادي: أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن استعمال مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو الأفضل تمثيلا للعلاقة بين النمو الاقتصادي، الفقر واللامساواة، وهذا المؤشر متوفر على بيانات البنك العالمي.

2. نموذج الدراسة:

سنعتمد من خلال هذه الدراسة على ثلاثة نماذج ومعادلات أساسية مستقاة من ثلاثة دراسات مختلفة، بحيث كل معادلة مخصصة لمتغير من المتغيرات الثلاثة، وسنحاول معالجتها وفق نظام المعادلات الآنية نظرا للعلاقات الداخلية بين المتغيرات الثلاثة، وهذه النماذج كالتالي:

1.2. النموذج الأول : معادلة الفقر

النموذج الأول لمعادلة الفقر بحيث معدل الفقر يمثل المتغير التابع لخمسة متغيرات مستقلة هي كل من النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة إضافة إلى كل من معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الالتحاق بالدراسة الابتدائية، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Meng وآخرون سنة 2005[2 3] ويتم كتابته على النحو التالي:

$$POV_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \alpha_4 FDI_{it} + \alpha_5 SCH_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

POV_{it} : معدل الفقر للدولة i في الفترة t .

GWR_{it}: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.

INQ_{it}: مؤشر اللامساواة مقاس بمؤشر ثايل للدولة i في الفترة t.

INF_{it}: معدل التضخم للدولة i في الفترة t.

FDI_{it}: نسبة الاستثمار من GDP للدولة i في الفترة t.

SCH_{it}: نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي للدولة i في الفترة t.

2.2. **النموذج الثاني : معادلة اللامساواة**

النموذج الثاني مخصص لمؤشر اللامساواة كمتغير تابع لثلاثة متغيرات أخرى هي النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا معدل التضخم، وهذا النموذج مأخوذ من دراسة Kuznetz سنة 1955، ويكتب النموذج على النحو التالي:

$$INQ_{it} = \alpha_i + \alpha_1 GWR_t + \alpha_2 FDI_{it} + \alpha_3 INF_{it} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

3.2. **النموذج الثالث: معادلة النمو الاقتصادي**

النموذج الثالث مخصص لمعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع لستة متغيرات مستقلة هي مؤشر اللامساواة، نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي، الإنفاق على قطاع الصحة، نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه المعادلة مستقاة من دراسة Forbs سنة 2000[24]، وتكتب على النحو التالي:

$$GWR_t = \alpha_i + \alpha_1 INQ_t + \alpha_2 SCH_{iit} + \alpha_3 HEA_{it} + \alpha_4 PPR_{it} + \alpha_5 FDI_t + \varepsilon_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث:

HEA_{it}: الإنفاق على قطاع الصحة للدولة i في الفترة t.

PPR_{it}: نسبة سكان الريف إلى إجمالي السكان للدولة i في الفترة t.

3. **نتائج الدراسة:**

1.3. **مصفوفة الارتباطات:**

قبل البدء في الدراسة القياسية نعرج أولا على مصفوفة الارتباطات لأخذ فكرة مسبقة على اتجاه وقوة العلاقات بين المتغيرات قيد الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 4 : مصفوفة الارتباطات:

	POV	GRW	INQ	FDI	HEA	INF	PPR	SCH
POV	1.0000							
GRW	-0.0154	1.0000						
INQ	0.1012	-0.0780	1.0000					
FDI	0.1139	0.1809	-0.0467	1.0000				
HEA	0.3966	-0.0853	0.0123	0.2854	1.0000			
INF	0.1190	-0.1357	0.0116	-0.1076	0.0595	1.0000		
PPR	0.4344	0.1313	-0.0083	-0.1553	-0.2733	0.0631	1.0000	
SCH	-0.3997	-0.0631	-0.1175	0.1980	0.1702	-0.0733	-0.7693	1.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الارتباطات ضعيفة ماعدا الارتباط بين الإنفاق على الصحة ونسبة سكان الريف التي قدرت بـ - 0.77، لكن تجدر الإشارة إلى العلاقات والارتباطات البينية بين معدل

الفقر، مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ الارتباط الطردي بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة بالرغم من أنه ارتباط ضعيف، وكذا الارتباط العكسي بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي وبين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة.

2.3.تقدير النماذج:

كمرحلة ثانية سنقدر كل نموذج من النماذج الثلاثة باستعمال ثلاثة طرق هي كل من طريقي البانل العادي وهما نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، من ثم تقدير النموذج الديناميكي باستعمال طريقة Bond وArrelleno المقترحة سنة 1991، والموضحة كما يلي:

من خلال دراستي كل من Bond و Arrellano سنة 1991 ودراسة Blundell و Bond سنة 1998، تم اقتراح طريقة حديثة لتقدير المعلمات باستعمال طريقة العزوم المعممة GMM، تأخذ بعين الاعتبار شروط التعامد التي توجد بين المتغير الداخلي المؤخر بزمن وخطأ التحديد، ويتم تقدير هذا النموذج باستعمال طريقة العزوم المعممة لضمان استقلالية الأخطاء وتحقيق فرضية ثبات تباين الخطأ العشوائي للعينة في الزمن، من جهة أخرى يتم استعمال هذه البواقي التي يتم الحصول عليها لبناء تقدير متسق لمصفوفة التباين والتباينات المشتركة للأخطاء، وتعتمد هذه الطريقة على فرضيتين أساسيتين هما:

- غياب الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ويتم التحقق من ذلك من خلال اختبار Box-Pierce للارتباط الذاتي في ما بين الأخطاء.
- عدم تحيز المعلمات وتقاربها، ويتم التحقق من ذلك من خلال اختبار Sargan الذي يخضع إلى توزيع كاي (Chi-Sqaure) عند درجة حرية L-P (L تمثل عدد أبعاد المصفوفة، P عدد المعلمات المقدرة).

1.2.3. **قياس أثر النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة على معدل الفقر:**

الجدول 5: تقدير النموذج الأول

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
GRW	-0.0343 (0.031)	-0.0403 (0.009)	-0.803 (0.003)
INQ	0.268 (0.006)	0.266 (0.005)	4)00.16 (0.0
INF	0.0013 (0.133)	0.0013 (0.151)	0.0018 (0.000)
FDI	-0.047 (0.967)	0.033 (0.768)	0.132 (0.092)
SCH	0.020 (0.330)	-0.0045 (0.824)	0.027 (0.248)
الثابت	53.18 (0.000)	55.16 (0.000)	31.36 (0.000)
إحصائية فيشر	2.66 (0.0216)	/	/
اختبار والد	/	11.10 (0.049)	/
R Within	0.0147	0.0131	/
R Between	0.0848	0.0007	/
R Overall	0.0034	0.0095	/
احتمال X^2			0.317
اختبار sargan	/	/	35.66 (0.325)

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر اللامساواة ذو معنوية عند 5% في حين كل المتغيرات الأخرى ليست معنوية عند درجة 5%، هذا ما يلزم علينا الاعتماد على طريقة العزوم المعممة GMM.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 35.66 باحتمال فاق 5% (0.325)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، حيث لابد من أن تكون المعادلة فوق التعريف (التشخيص) كشرط أساسي لتطبيق طريقة GMM، أي أن عدد القيود لابد من أن يكون أكبر من عدد المقدرات، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا لـ 0.317 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباك ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا.

دلت النتائج على وجود علاقة عكسية معنوية عند 5% بين معدل الفقر ومعدل النمو الاقتصادي، حيث أن أي زيادة ب 1% في معدل النمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليص جد هام في معدل الفقر يصل إلى 80.3%، مما يدل على الأهمية الكبير للنمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر في الدول النامية، وهذه النتيجة توافق للدراسة الشهيرة ل Dollar وKraay سنة 2000.

من جهة أخرى نلاحظ العلاقة الطردية بين معدل الفقر ومؤشر اللامساواة، حيث أن أي زيادة ب 1% في مؤشر اللامساواة تؤدي إلى زيادة معدل الفقر ب 16%، مما يدل على دول العائق الذي تمثله اللامساواة في وصول ثمار النمو الاقتصادي إلى كافة الفئات في المجتمع خاصة تلك التي تقع في أسفل الهرم، وهذا ما يوافق ما توصل إليه Bourguignon سنة 2003 في خصوص العلاقة الطردية بين المتغيرين، حيث أوضح أن مؤشرات اللامساواة المرتفعة تبطئ من تقليص معدلات الفقر في ظل معدلات النمو الاقتصادي الايجابية.

من خلال هاتين النتيجتين يمكن القول أن مؤشر اللامساواة لا يسمح بمرور ثمار النمو الاقتصادي إلى الطبقات السفلى في المجتمع، وبالتالي تعتبر اللامساواة العائق الأكبر وراء كبح عملية الفقر في الدول النامية، كما سبق وبين ذلك Ravaillon سنة 2001 والعديد من الدراسات الأخرى.

أما في ما يخص المتغيرات الأخرى، فما عدا معدل التضخم الذي كان معنويا عند مستوى احتمال 5% وبعلاقة طردية مع معدل الفقر، أي أن زيادة معدل التضخم ب 1% تؤدي إلى ارتفاع معدل الفقر ب 1.8%،

فـالمتغيرات الأخـرى (الاسـتثمار الأجـنبي والإنفـاق علـى الصـحة) فلـم تكـن ذات دلالـة إحصـائية عنـد مسـتوى احتمال 5%.

2.2.3. **قياس أثر النمو الاقتصادي على مؤشر اللامساواة:**

الجدول رقم (6): تقدير النموذج الثاني:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
GRW	0.0062 (0.628)	0.00094 (0.951)	-0.0031 (0.011)
FDI	0.125 (0.000)	0.125 (0.000)	-0.0011 (0.966)
INF	0.0002 (0.093)	0.00031 (0.074)	0.00015 (0.151)
Constent	46.59 (0.000)	47.18 (0.000)	28.36 (0.000)
Ficher	5.42 (0.0011)	/	/
Wald test	/	16.05 (0.0011)	/
R Within	0.0142	0.0141	/
R Between	0.0009	0.0045	/
R Overall	0.0013	0.0020	/
X^2احتمال	/	/	0.225
Sargan اختبار	/	/	33.05 (0.219)

المصدر: من إعداد الباحث باستعمال برنامج StataMP14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall الذي لم يتعدي 0.01، كما يمكن ملاحظة أنه فقط متغير مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو معنوية عند 5% في حين المتغيرين الآخرين ليسا ذي معنوية عند درجة 5%.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 33.05 باحتمال فاق 5% (0.219)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.225 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، كما نلاحظ العلاقة العكسية المعنوية بين مؤشر اللامساواة والنمو الاقتصادي، حيث زيادة النمو الاقتصادي ب 1% يؤدي إلى انخفاض مؤشر اللامساواة ب 81%، وهذا ما يتوافق وافتراضات Kuznetz 1955 الذي يؤكد على أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر عكسيا في مؤشر اللامساواة في ظل معدلات النمو المنخفضة كحالة الدول النامية، ثم تسير نحو التحسن مع تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وهذا ما يوضحه نموذج Lewis الذي يؤكد على أن فجوة الدخل بين القطاع الحديث والقطاعات التقليدية يتوسع مع البداية، كما أن عملية التوزيع في الدول منخفضة

الدخل تتميز بصعوبة تحويل الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، في حين كلا المتغيرين الآخرين (معدل التضخم ومعدل الاستثمار الأجنبي) فكانت تأثيراتهما جد ضعيفة لا تتعدى 0.0011 وبمعنوية ضعيفة لا تأخذ في الاعتبار.

3.2.3. قياس أثر مؤشر اللامساواة على النمو الاقتصادي :

الجدول رقم (7) تقدير النموذج الثالث:

المتغيرات	نموذج الآثار الثابتة	نموذج الآثار العشوائية	Arrellano-Bond
INQ	-0.295 (0.037)	-0.246 (0.027)	-0.186 (0.007)
SCH	-0.024 (0.589)	0.0008 (0.951)	-0.048 (0.008)
HEA	-0.657 (0.023)	-0.214 (0.059)	-1.22 (0.000)
PPR	-0.44 (0.007)	0.019 (0.226)	-0.91 (0.000)
FDI	0.185 (0.071)	0.233 (0.001)	0.066 (0.017)
Constent	40.32 (0.000)	4.18 (0.180)	60.56 (0.000)
Ficher	4.76 (0.0001)	/	/
Wald test	/	18.22 (0.0027)	/
R Within	0.0850	0.0368	/
R Between	0.0315	0.0834	/
R Overall	0.0079	0.0569	/
X^2احتمال	/	/	0.308
Sarganاختبار	/	/	50.33 (0.312)

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج StataMP14.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه كلا النموذجين سواء ذو التأثيرات الثابتة أو العشوائية غير فعالين لتمثيل العلاقة بين المتغيرات نظرا لتدني قيمة معامل التحديد R^2 overall، وما نلاحظه معنوية كل المتغيرات عند درجة احتمال 5% ما عدا معدل الالتحاق بالتعليم، كما تشير إحصائيتي فيشر ووالد على معنوية النموذجين واعتبار المعلمات معنوية كمجموعة مما يسمح لنا بالاعتماد على النموذجين.

من خلال الجدول دائما ومن العمود الرابع المخصص للتقدير بطريقة Bond وArrellano فأول ما يمكن ملاحظته هو إحصائية Sargan التي استقرت عند 50.33 باحتمال فاق 5% (0.132)، هذا ما يدل على أن المقدرات تتسم بالتقارب وعدم التحيز، كما أن المعادلة فوق التعريف مما يسمح لنا بتقديرها باستعمال طرقة العزوم المعممة، من جهة أخرى احتمال اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء كان مساويا ل 0.308 مما يسمح لنا بقبول الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج المقدر مقبول إحصائيا، ما يلاحظ من الجدول هو العلاقة المعنوية السلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومؤشر اللامساواة، حيث أن الزيادة في مؤشر اللامساواة من شأنه كبح عملية النمو الاقتصادي وهذا راجع إلى أن التفاوت في توزيع الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلي الفعال الذي يبطئ من النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة

موافقة إلى حد بعيد دراسة Kuznets، حيث زيادة مؤشر اللامساواة ب 1% يؤدي إلى نقصان معدل النمو الاقتصادي ب 18.6%.

كما نلاحظ علاقة طردية معنوية عند 5% بين معدل الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، حيث زيادة 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة ب 6.6% في معدل النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة موافقة للعديد من الدراسات السابقة على غرار دراسة Bulasubramanyam1996، دراسة Li وLin 2005 ودراسة Bengoa 2003 وغيرها من الدراسات التي أثبتت على العلاقة الموجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث أن الاستثمار الأجنبي يوفر مناصب شغل جديدة وزيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي الفعال الذي يحفز النمو الاقتصادي.

كما نلاحظ أيضا علاقة عكسية عند احتمال 5% بين معدل النمو الاقتصادي ونسبة السكان في الأرياف، حيث زيادة نسبة سكان الريف ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 91%، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية في كون معظم النشاطات الإنتاجية لسكان الأرياف تكون بغرض الإشباع الذاتي ولا تساهم في النمو الاقتصادي عكس سكان المدن، فمن خلال زيادة نسبة سكان الريف على حساب سكان الحضر تنقص المساهمة في النمو الاقتصادي ويتأثر سلبيا.

من جهة الإنفاق على الصحة فنلاحظ علاقة عكسية معنوية عند 5%، حيث زيادة الإنفاق على الصحة ب 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 4.8%، وهذه النتيجة مناقضة لدراسات Baldacci 2004، Chete وAdeoye 2002 ودراسة Bekar و Sanmi 2012 وغيرها من الدراسات التي توصلت إلى العلاقة الايجابية بين المتغيرين، حيث أن الإنفاق على الصحة هو استثمار في رأس المال البشري الذي يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وفي حالة الدراسة التي نحن بصددها يمكننا تفسير العلاقة العكسية إلى عدم استغلال رأس المال البشري بطريقة مثالية لتحفيز عجلة النمو الاقتصادي.

خلاصة:

حاولت هذه الورقة البحثية دراسة مختلف العلاقات والتأثيرات البينية في إطار مثلث الفقر، اللامساواة والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1970- 2013 بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال استعمال منهجية العزوم المعممة GMM المطورة من طرف Bond وArrellano سنة 1991 في إطار نماذج البانل الديناميكي، وذلك بسبب النتائج غير المرضية لنموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

وقد أكدت النتائج على وجود علاقة تداخلية قوية بين كلا من معدل الفقر مقاسا بمؤشر الاستهلاك الفردي، مؤشر اللامساواة مقاسا بمعامل ثايل ومعدل النمو الاقتصادي مقاسا بمؤشر نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، حيث يتميز النمو الاقتصادي بدوره الريادي الأساسي في تقليص معدلات الفقر لكن ما يعيق هذا الدور هو مؤشرات اللامساواة التي تعرف تزايدا معتبرا في الدول النامية.

على ضوء هذه النتائج، لابد من إعطاء الأهمية الكبرى لمعدلات النمو الاقتصادي وضمان استمراريته لضمان النهوض بالحالة الاجتماعية للفقراء، وهذا لا يتم إلا من خلال كبح اللامساواة المتفشية في الدول النامية من أجل ضمان تشارك كل فئات المجتمع في ثمار النمو الاقتصادي ذلك من خلال تطبيق سياسات وطنية تعطي أهمية قصوى في تحديد معايير توزيع الدخل، كما على الدولة اتخاذ الإجراءات التعويضية عن طريق الزيادة في الإنفاق العام ، تخفيض الضرائب، تحرير الأسواق وإعطاء الفئات الضعيفة في المجتمع تسهيلات وإعانات حكومية من أجل ضمان المساواة الاجتماعية، كما ولابد من تشجيع الاستثمارات الخاصة التي من شأنها امتصاص معدلات البطالة خاصة تلك المتعلقة بإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أبانت على أهمية كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي ، لكن لابد كذلك من جعل محاربة الفساد من الأولويات الكبرى للسلطات لضمان حقوق الطبقات الفقيرة مع ضرورة مساعدة سكان الأرياف والمزارعين بإمدادهم بالمساعدات والآلات الزراعية للتخفيف من حدة الفقر في الأرياف.

الملاحق:

الجدول رقم (8): دول العينة:

Algeria	Jordanie	Venezuela	Ethiopie	Salvador
Antigua	Kenya	Zambia	Fiji	Guine equa
Arjantine	Kuwait	Zimbabwe	Gabon	Syria
Bahamas	Lesotho	Iran	Gambia	Tajikistan
Bahrain	Libiria	Paraguay	Ghana	Peru
bangladish	Madagascar	Thailand	Grenada	Jamaika
Barbados	Malawi	Togo	Peurto rico	Sri lanka
Belize	Malysia	Trinidad	Qatar	San lucia
Benin	Mali	Tunisia	Rwanda	sudan
Butan	Mauritanie	Uganda	Saudi arabia	Swaziland
Bolivia	Mauritus	UAE	Senegal	Philipine
Botswana	Mexico	Urugauy	Sychel	Niger
Brazil	Mongolia	Gautimala	siraleone	Nigeria
Burkinafaso	Morocco	Giana	Cuba	Oman
Burundi	Mozambique	Honduras	Dominica	Pakistan
Camerone	Namibia	India	Dominican	Panama
Centre afriquie	Nepale	Indonisia	Ecaudeur	Cote d ivoire
Chad	Nicaragua	Iraq	Egypt	Costarica
Chili	Colombia	Comoros	Congo dem	

المصدر: من إعداد الباحث.

المراجع والاحالات:

1.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية العربية الإنسانية**، شركة كركي للنشر، بيروت، لبنان، 2009.

2. علي عبد القادر على، التطورات الحديثة في الفكر التنموي والأهداف الدولية للتنمية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، المجلد رقم5، العدد2، يونيو 2003، ص:02.

3. الأمم المتحدة (2002: 30- 44)، التقرير رقم A157/270.

4 . Rodrik, Dani. ***One economics, many recipes: globalization, institutions, and economic growth****. Princeton University Press, 2008.*

5 . Adams, R. H. (2004). Economic growth, inequality and poverty: Estimating the growth elasticity of poverty, ***World Development****, 32(12), 1989-2014.*

6 .Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. What can new survey data tell us about recent changes in distribution and poverty?. ***World Bank Policy Research Working Paper,*** *1694 1996.*

7 . Ravallion M., Growth, inequality and poverty: looking beyond averages, ***World Development****, 29(11), 2001, 1803-1815.*

8 . Chenery, H., M. S. Ahluwalia, C. L. G. Bell, J. H. Duloy and R. Jolly. Redistribution with Growth. Oxford, Oxford University Press. 1974.

9 Ahluwalia, M. S.. Inequality, poverty and development. ***Journal of development economics****, 3(4), 1976, 307-342.*

10 . Ravallion M.,op-cite.

11 . Adams, R. H., op-cite.

12 . Bourguignon F. The Poverty Growth Inequality Triangle. Working paper 125. ***Indian Council for Research on International Economic Realtions****,(38), 2004, 103-125.*

*13 . Dollar, David, and Aart Kraay. Growth is Good for the Poor****. Journal of economic growth*** *7.3 (2002): 195-225.*

14. Lopez, Humberto, and Luis Servén. A normal relationship? Poverty, growth, and inequality. Poverty, Growth, and Inequality (January 2006). ***World Bank Policy Research Working Paper*** *3814 (2006).*

15 . Adams, Richard H., and John Page. Poverty, inequality and growth in selected Middle East and North Africa countries, 1980–2000. ***World Development*** *31.12 (2003): 2027-2048.*

16 . Heshmati, Almas. Growth, inequality and poverty relationships. (2004).

17 . Fosu, Augustin. Growth, inequality, and poverty reduction in developing countries: recent global evidence. ***Brooks World Poverty Institute Working Paper*** *147 (2011).*

18 . Housseima, Guiga, and Jaleleddine Ben Rejeb. Poverty, Growth and Inequality in Developing Countries. ***International Journal of Economics and Financial Issues*** *2.4 (2012): 470-479.*

19 . Dhrifi, Abdelhafidh. Financial Development and Poverty: What Role for Growth and Inequality?. ***International Journal of Academic Research in Accounting,*** *Finance and Management Sciences 3.4 (2013): 119-129.*

20 . Imai, Katsushi S., and Raghav Gaiha. Dynamic and Long-term Linkages among Growth, Inequality and Poverty in Developing Countries. ***Brooks World Poverty Institute Working Paper*** *198 (2014).*

21 . Kuznets S (1955). Economic Growth and Income Inequality. ***American Economic Review****. 45(1), 1- 28.*

22 . White, Howard, and Edward Anderson. Growth versus distribution: does the pattern of growth matter?. ***Development Policy Review*** *19.3 (2001): 267-289.*

23 . Meng, Xin, Robert Gregory, and Youjuan Wang. Poverty, inequality, and growth in urban China, 1986–2000. ***Journal of Comparative Economics*** *33.4 (2005): 710-729.*

24 . Forbes, Kristin J. A Reassessment of the Relationship between Inequality and Growth. ***American economic review*** *(2000): 869-887.*